MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

نقد برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر)

صفوان قسام

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التعريف بمفهوم وبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) وواقع تنفيذها ومطابقة جانبها النظري بالعملي، وإعطاءُ لمحةٍ عن فعالية هذا التطبيق في مجتمعاتنا وتقديم نقدٍ عمليٍ ونظريٍ لها. حيث تشرحُ أن مفهوم (GBV) نشأ مع تبلور النسوية وتمْيّزها بين مفهومي (الجنس SEX أي الذكر والأنثى) الذي يعتمد على الصفات البيولوجية، ومفهوم (النوع الاجتماعي GENDER: أي الرجل والمرأة) وهو الأدوار الاجتماعية التي يجب أن يؤديها كل جنس في المجتمع ليصبح/ تصبح رجلاً /امرأة. وأن هدف برامجه ومشاريعه هو الحد من انتشار العنف الذي يُمارس، بسبب عدم المساواة بين الجنسين استناداً إلى أدوارهم الاجتماعية.

كما تُظهر الدراسة أن تدني مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية عن مكانة الرجل، في ظل غياب الحراك النسوي الفاعل لعقودٍ، جعل الأفكار التي تطالب بحقوق المرأة والمساواة، أمراً مستهجناً، خصوصاً مع ظهورِ الدعواتِ والتياراتِ والجماعاتِ المتطرفةِ؛ وفي ذات الوقت نشطت المنظمات النسوية والحقوقية والدولية ببرامجها والتي كان منها برنامج GBV؛ الذي يُعتقد أنه كقطاع عملٍ إنسانيٍ، حديث النشأة، إلا أن تاريخه يعود إلى بداية العقد الأخير من القرن الماضي، مثلما يعود تاريخ ظهور المصطلح ذاته إلى منتصف القرن الماضي.

ما هي أهدافُ ومقولاتُ ورسائلُ هذا القطاع الإنساني، وما هو واقعُ تنفيذ برامجه، وما هو النقد الذي يمكن توجيهه إلى هذه التجربة، هي أسئلة هذه الدراسة التي تبدأ بتعريفٍ مختصرٍ للمفهوم ثم تتناولها عبر المحاور التالية:

١. **الأسباب والعوامل والآثار الناتجة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.**

٢. **البرامج والمشاريع التي تقوم بها المنظمات التي تنفذ هذه البرامج، وما هي مجالات التنفيذ والفئات المشمولة به، وطريقة بناء الخطة الاستراتيجية، والتوصيات الأساسية التي يجب التقيد بها أثناء تنفيذ البرامج، ولمحةً عن التوصيات للعمل فترة انتشار كورونا.**

٣. **علاقة النسوية ببرامج مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ولماذا هذا الترابط بينها، وما هي نظرة التيارات النسوية لها، ومجالات مناهضة العنف تجاه الفتيات والنساء، والقواعد التي تضمن المحاسبة تجاه هذا العنف.**

٤. **نقد موجه لبرامج مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي من الزاوية النظرية والعملية.**

٥. **الخاتمة والتوصيات.**

مقدمة

يشير **النوع الاجتماعي** إلى الفروقات الاجتماعية بين الذكور والإناث التي يتم اكتسابها؛ وهو الذي يحدد ما للذكور وما للإناث من أدوار ومسؤوليات وفرص وامتيازات وتوقعات وقيود في كل مجتمع[١].

يُعرف **العنف القائم على النوع الاجتماعي** (GBV) بأنه مصطلح يشمل أي فعل ضار، يُقترف ضد إرادة الشخص، وترجع أسبابه إلى الفروق بين الجنسين. ويشمل الأفعال التي تُلحق الأذى، أو المعاناة أو التهديد بها، أو الإكراه أو الحرمان؛ والتي يمكن أن تحدث في الأماكن العامة أو الخاصة.

وتصنف أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى: العنف الجنسي - العنف البدني - العنف العاطفي والنفسي - العنف الاجتماعي - الاقتصادي - الممارسات التقليدية الضارة[٢].

فعلى سبيل المثال، يمنح المجتمع الرجل الصلاحية بضرب زوجته إن هي قصرت بأعمال المنزل، ولا يمكن العكس؛ فهو يعمل خارج المنزل وهي في داخله، وهذا هو تقسيم الأدوار بناء على الجنس والذي يحدد أن الذكر يصبح رجلاً والأنثى امرأةً؛ فلو عاد الرجل ووجد أن زوجته لم تُحضر الطعام يقوم بضربها، وهذا أيضاً ضمن الدور المنوط به كرجلٍ.

أولا - ما هي أسباب وأثار العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

يعتبر التمييز بين الجنسين ومواقف المجتمع تجاه هذا التمييز، السبب الجذري للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث

---

١ صندوق الأمم المتحدة للسكان، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ: الدليل المصاحب للتعلم الإلكتروني، UNFPA، https://www.unfpa.org/ ٢٠٠٨. ص٢.

٢ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التدخلات في العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية ، https://interagencystandingcommittee.org/، ٢٠٠٥

يضع هذا السبب المرأة والرجل في مواقع قوةٍ ثابتةٍ اجتماعياً لا تتغير، تكون المرأة فيه في موقع التبعية للرجل. ويساهم قبول تلك الأدوار وانعدام القيمة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ولعملها في تعزيز الافتراض القائل بأن الرجل له سلطة اتخاذ القرارات والسيطرة على المرأة؛ ولذا يسعى مرتكبو أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الحفاظ على امتيازاتهم ونفوذهم وسيطرتهم على الآخرين ومحاربة أشكال المساواة. ويساعد هذا الاستخفاف أو الجهل بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والديمقراطية والوسائل غير العنيفة لحل المشاكل في استمرار حالة عدم المساواة التي تؤدي إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في حين أن عدم المساواة والتمييز بين الجنسين هما السببان الجذريان لجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أن مجموعة من العوامل الأخرى تؤثر على نوع ودرجة هذا العنف في كل سياقٍ اجتماعي. فخلال الأزمات كالحروب والكوارث يمكن أن تزداد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ بسبب انهيار أنظمة الدعم الأسري والمجتمعي، وتشتت أو تفرق الأسر عن بعضها؛ ونقص عدد العمال في المؤسسات كالمنشآت الصحية أو الشرطة أو انعدامها؛ وازدياد حالات انتهاكات حقوق الإنسان وغياب القانون والإفلات من العقاب، وكذلك اعتماد النازحين على المساعدات القادمة من الجهات الإغاثية واحتمال تعرضهم لإساءة المعاملة والاستغلال مقابل هذه المساعدات؛ واحتمال انعدام الأمان في المجتمعات والملاجئ المؤقتة أو اكتظاظها أو وجودها في مناطق معزولةٍ أو افتقارها إلى الخدمات والمرافق الكافية.

يترك العنف القائم على النوع الاجتماعي آثاراً قريبة وبعيدة المدى على الأفراد والمجتمعات. وهي فردياً تتفاوت بين الآثار الجسدية ومنها الأمراض المنقولة جنسياً نتيجة الاغتصاب من غريب أو من الشريك الحميم، والحمل غير المرغوب فيه، والكدمات والجروح والإصابات الناجمة عن الضرب والطعن وغيرها، وحتى الموت، والآثار العاطفية والنفسية كالشعور بالذنب والخزي والصدمة والاضطرابات النفسية، والآثار الاجتماعية كالعزلة والنبذ والإقصاء الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر؛ وفي المجتمع فإنها تعطل قسماً مهماً منه تحت مسمى المرأة مكانها المنزل[٣].

ثانيا - ماهي برامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

حتى يتم فَهم النقد الذي سنقدمه إلى برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي علينا الخوض قليلاً في طرق تصميم واعتبارات بناء هذه البرامج وما هي تحديداً:

هي مجموعة الإجراءات الهادفة إلى مواجهة هذا النوع من العنف؛ من خلال الإرشادات والتعليمات والتوجيهات والعمليات التي تقوم بها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والتي تضع استراتيجياتها الخاصة لعددٍ سنواتٍ لكل دولةٍ على حدةٍ؛ حسب احتياجات مُختلف الجماعات المعرضة للخطر، على أن تكون قابلة للتكييف مع مُختلف السياقات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، سواء تلك المستقرة أو الطارئة، في المخيمات أو البيئات الريفية/ الحضرية. وتؤكد هذه الإجراءات على أن المسؤولية والمساءلة المتصلتين بوضع وتنفيذ هذه البرامج تقعان على عاتق أعلى المراتب في حكومات البلاد.

ويتمّ تطوير الإجراءات الخاصة بمواجهة هذا العنف بالتشاور مع موظفي المفوضية وشركائها من المنظمات والحكومات والجهات، والأشخاص المستفيدين، والمتضررين، والخبراء. حيث يتم جمع البيانات وتحليلها، ثم وضع خطة لإدارة المعارف والشركاء وأصحاب المصلحة وبناء القدرات اللازمة، وأخيراً عقد الشراكات والتنسيق. حيث تسعى هذه الإجراءات إلى تحسين نوعية الحماية للنساء وللأطفال وخصوصاً النازحين، ومحاربة الابتزاز الجنسي مقابل تقديم المساعدات الذي يمكن أن يمارسه الأفراد التابعون للجهات المختلفة، والحرصُ على إشراك الرجال والفتيان في محاربة هذا العنف، مع توفير بيئةٍ آمنةٍ وقدرةٍ وصولٍ سالمةٍ إلى مصادر الطاقة والمصادر الطبيعية المحلية؛ وحماية المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس[٤].

يتم وضع استراتيجية تمتد على مدى خمس سنواتٍ قابلةٍ للتكيف مع البيئات المعقدة، من خلال الاشتراك بين عدة قطاعات، تشمل القطاعات ذات الصلة كالرعاية الصحية (الجسدية والعقلية) والحماية (بما في ذلك السلامة والأمن والدعم القانوني) والدعم النفسي والاجتماعي (تنطوي على أنشطة محددة) والتوعية والتثقيف والتمكين الاقتصادي. حيث يتم تجميع الأنشطة وفقاً لكيفية مقاربتها لمسألة الوقاية والتحديد والتصدي وتُقسّم على مدى عدة سنواتٍ نظراً إلى الطبيعة التراكمية للتقدم. ونظراً إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للعمليات، يجدر بالعناصر الرئيسية المحددة في الإستراتيجية الاتسام بالواقعية وقابلية التنفيذ[٥].

مع التأكيد على عدة نقاط مطلوبة لوضع البرامج، كإنشاء وتنسيق فريق عامل متعدد الوظائف والشركاء، وإجراء تحليل للوضع والأنشطة بشكلٍ منتظمٍ باستخدام التقييمات المناسبة. ووضع قواعدَ عملٍ موحدةٍ، وضمان مشاركة النساء والرجال والفتيات والفتيان في التخطيط للأنشطة، وتصميم استجابات وحلول تحترم السرية وأمن المستفيدين وكرامتهم، والحصول على المعلومات المناسبة اللازمة للاستفادة من الخدمات، وتوفير التدريبات الملائمة والمنتظمة والتوعوية

---

٣ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٦.

٤ شعبة الحماية الدولية، الإجراءات الخاصة بمواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس: استراتيجية محدثة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، www.unhcr.org، حزيران، ٢٠١١، ص ٥.

٥ المرجع السابق، ص - ص ٨ - ٩.

للموظفين والشركاء، كمدونة قواعد السلوك بشأن الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، وإنشاء نظامٍ مكتبي آمنٍ وسري لتلقي التقارير والتسجيل والتوثيق وتوفير الإحصاءات والإبلاغ، والدعوة إلى الالتزام بالمعايير الدولية لدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في معرض تنفيذ سائر الأنشطة[٦].

خلال انتشار وباء كورونا ظهرت تجربةٌ جديدةٌ يجب التنويه إليها في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ حيث أشارت بعض التقارير إلى زيادة هذه الحوادث في الدول الأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورنا، فارتفعت تقارير العنف الأسري، وحتى أعداد الاعتداءات على العاملات في الرعاية الصحية، بسبب التوتر الشديد كنتيجةٍ للضغوط الاقتصادية والصحية والعيش القسري في أماكن المعيشة الضيقة والتي قد لا تكون مناسبة. كما تم توثيق تقارير عن التحرش والاعتداء الجنسي ضد النساء في مرافق الحجر الصحي.

وكان هناك قلقٌ متزايدٌ بشأن التأثير الكارثي المحتمل على النساء والفتيات النازحات الأكثر عرضةً للخطر في حالة انتشار الفيروس في مواقع النازحين، كما أن الرعاية الصحية ودعم الناجيات قد يتعطل أو سيتأثر. وبالتالي جرى اعتبار خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي خدماتٍ أساسيةٍ يجب أن يتم ضمان استمراريتها خلال التخطيط وتنفيذ الاستجابة لفيروس كورنا ومنها: إدارة الحالة، الدعم النفسي-الاجتماعي الفردي المُهيكل، توزيع طرود الكرامة «المعونة الغذائية - والصحية» ومواد التوعية المجتمعية المطبوعة والإحالة، وخدمات الأمن والسلامة، والصحة، أما التدريب المهني والمهارات الحياتية وجلسات الترفيه تم تعليقها مؤقتًا أو تعديلها لتضم عدداً أقل من المشاركين من أجل تقليل أخطار الإصابة بالعدوى. وتدريبات عن بعد للموظفين على الإسعافات الأولية النفسية والإحالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي فترة انتشار الوباء وزيادة توفير خدمات رفاه الموظفين المقدمة عن بعد «عن طريق الإنترنت[٧]».

ثالثاً - لماذا هذا الربط بين النّسوية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

تؤكد بعض التيارات النّسوية على ضرورة اعتماد وجهة نظرها في مناهضة العنف ضدّ النّساء والفتيات، على اعتبار أنه ظاهرةٌ تسمى العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتصف الرّجل بأنه المسؤول الأول عن ارتكاب هذا العنف نتيجة السّلطة غير المتكافئة واللامساواة بين الجنسين في العلاقات الفرديّة؛ وفي الأنظمة والممارسات والمؤسّسات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية؛ التي تعزز بدورها اللامساواة وتعرف باللامساواة البنيوية. وتركّز برامج العنف القائم على النّوع الاجتماعي على النّساء والفتيات لأنّهنّ أكثر عرضةً لبعض أنواع العنف لأسباب التمييز والتفرقة والسّلطة غير المتكافئة بين الجنسين. وفي بعض السّياقات الاجتماعية، يشمل نهج هذه البرامج نطاقاً أوسع كمجموعات المثليين وذوي الإعاقة[٨].

وتركز وجهة النظر النّسوية على تحديد أنظمة السّلطة غير المتكافئة والتعامُل معها على مستوياتها كافّةً، وتوضح الطّرق التي تعزّز فيها البنية الاجتماعية العنف بين الأشخاص وتُفاقمه؛ واليوم ظهرت إشكاليات حيادية المفاهيم واللغة والممارسات تجاه النوّع الاجتماعي حسب وجهة نظرهم هذه، ويتجلّى ذلك في قضايا المساواة وتحليل ووضع السّياسات والبرامج والمشاريع لتعزيز تمكين المرأة وشؤونها، وفهم كيفيّة ترابط خصائص المجتمع المختلفة التي تُعطي لبعض الأشخاص سلطةً على غيرهم، وتُسلّط الضوء على أشكال التمييز والتّفرقة التي تتعرض لها النّساء بناءً على أشكال القمع المختلفة، وتتوجّه بوضوح نحو بناء التّحالفات بين المجموعات المهمشة المختلفة، والعمل لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ والتركيز على الأمان والأمن المباشر على الأشخاص وضمان حيادها[٩].

وتعتبر النسوية أن العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة من قبيل الاغتصاب والتحرش الجنسي، سببها أيضا عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ لأن ذلك ناتج عن نظرة المجتمع والمؤسسات والقوانين التي لا تتخذ الإجراءات اللازمة لضبط الأسباب ومعالجة النتائج والمظاهر؛ حتى أن الثقافات والقيم الاجتماعية تعتبر مثلاً أن من حق الشريك اغتصاب وضرب شريكته إن هي تمنعت عن القيام بالعلاقة الحميمة، لأن هذا هو واجبها ودورها كامرأةٍ[١٠]!

ومن أجل ذلك صاغت النسوية مجموعة من المبادئ تُعنى بضمان حقوق واحتياجات النساء والفتيات وأولويتها؛ ولذلك تم الاعتماد على نهجٍ متعدّد الجوانب ضمن برامج العنف القائم على النّوع الاجتماعي من حيث إعطاء الأولويّة لحقوق النّساء والفتيات واحتياجاتهنّ، وتعزيز الأدوار القيادية للنّساء ودمجهنّ، والتّصدّي للامساواة بفاعليّةٍ، وعدم إلحاق الضرر

---

٦ المرجع السابق، ص ٢٥.

٧ الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي للعمليات عبر الحدود من تركيا، مذكرة إرشادية حول تقديم خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترة وباء كوفيد- ١٩، https://www.humanitarianresponse.info، النسخة ٣، ٢٠٢٠/٥/٨.

٨ التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي: لماذا تركّز برامج العنف القائم على النّوع الاجتماعي على النّساء والفتيات؟، النشرة الإرشادية ٢، www.cofemsocialchange.org، ٢٠١٨.

٩ التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي: ما هي أهميّة انتهاج المنظور النّسوي في الأعمال التي تتعلّق بالوقاية من العنف ضدّ النّساء والفتيات والاستجابة له؟، النشرة الإرشادية ١، www.cofemsocialchange.org، ٢٠١٨.

١٠ التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي: الربط بين العنف القائم على النّوع الاجتماعي والتحرّش الجنسي والتحيّز الجنساني اليومي، النشرة الإرشادية ٣، www.cofemsocialchange.org، ٢٠١٨.

بهن، ومواجهة أشكال القمع للنساء والفتيات. ويتم ذلك عن طريق الدعوة والمناصرة، وسن السياسات وتنفيذ البرامج[11].

ويتطلّب جهوداً مشتركةً بين الحلفاء والشركاء والنّاشطين بمن فيهم الرّجال والفتيان؛ حيث يُشكّل إشراك الرّجال في البرامج تحدّياتٍ عدّة من بينها عدم تسيس الأعمال المتعلّقة بالعنف القائم على النّوع الاجتماعي وتحويل مسار التّمويل بعيداً عن المنظّمات النّسائيّة، فعندما لا يتبع الحلفاء الذّكور الجهود التي تديرها النّساء لمحاربة العنف القائم على النّوع الاجتماعي أو يشاركون فيها، فهم بذلك يرتكبون لا مساواةً قائمة على النوع الاجتماعي، وهي نفسها تعبر المشكلة التي يهدفون الى مواجهتها؛ ولذا يجب أن تكون برامج إشراك الرّجال في مجال حقوق المرأة موجودة؛ ولكنها ترتكز على النّساء لضمان الفعاليّة[12].

ويميز التيار النسوي بين العنف ضدّ الرّجال والفتيان عن العنف ضدّ النّساء والفتيات. وعلى الرّغم من أنّ العنف ضدّ الرّجال والفتيان قد يحمل أبعاداً قائمةً على النوع الاجتماعي، إلا أنّه لا يَنتج عن عدم المساواة بين الجنسين والبنيويّة الاجتماعية التي تشكّل السّبب الجذري للعنف القائم على النّوع الاجتماعي؛ ويؤدي توسيع مصطلح «العنف القائم على النّوع الاجتماعي» ليشمل العنف ضدّ الرّجال والنّساء، إلى الخلط بين التّجارب المتنوّعة في العنف، كما يتجاهل الدّور المركزي الذي تلعبه القوى القائمة على النوع الاجتماعي غير المتكافئة في العنف الذي تتعرّض له النّساء والفتيات. ويشكّل هذا التّحوّل في استخدام مصطلح «العنف القائم على النّوع الاجتماعي» للدّلالة على العنف ضدّ الرّجال لغطاً حول الدّوافع المختلفة لأشكال العنف المتنوّعة، ويسيء إلى جميع المجموعات المحتاجة دعماً. كما يجازف في تحويل الانتباه والموارد بعيداً عن الأعمال الرّامية الى مناهضة العنف ضدّ النّساء والفتيات؛ لذا تتطلّب مناهضة العنف ضدّ النّساء والفتيات والعنف ضدّ الرّجال والفتيان مقاربتين مختلفتين[13].

رابعا - نقد برامج مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي:

عندما نتطرق إلى نقد برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي فإننا نقسم الموضع إلى قسمين، يتعلق الأول بالنظرية نفسها وخصوصاً من ناحية علاقتها بالنسوية؛ والثاني بالتطبيق:

ليس جديداً على المهتمين بالمسألة النسوية أن يعرفوا أن النسوية نظرياتٌ وتياراتٌ واتجاهاتٌ، وبالتالي هي ليست واحدةً؛ وأنها كانت العامل الحاسم في انطلاق برامج مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي! إلا أن غياب النظرية المعتمدة التي يتم التعامل على أساسها مع مسألة هذا العنف؛ وتجاذب التيارات النسوية لتطبيق البرامج كل حسب رؤيته وطريقته، شتت العمل وقد أضره.

فلو تناولنا اتجاها النسوية الماركسية والراديكالية، سنجد أنها تجارب تنادي بالانفلات من أي نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية والبنية الاجتماعية القديمة وحتى الأسرة نفسها على اعتبار أنها افرازات المجتمع الأبوي! بل وتنادي الراديكالية بقيم قد تصل إلى الانحلال القيمي اجتماعياً من ناحية تنظيم العلاقة الجنسية، وتبعد الرجل عن إطار العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحصره في المرأة جاعلةً من الرجل عدواً.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ نرى أن النسوية البيئية تصل إلى الحد الذي تنادي به بحقوق الحيوان والحفاظ على البيئة والمناصرة من خلال تبني مواقف مثل مواقف النباتيين، وهناك النسوية التي تنادي بحقوق المثليين، وتضمهم إلى جوار كل من يتعرض إلى اضطهاد باسم النوع الاجتماعي؛ وحتى أن النسوية الإسلامية صعدت إلى الساحة منذ فترة.. كل هذه الاتجاهات تتجاذب العمل في برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي وقد تصل إلى حد التضارب والتعطيل على بعضها.

بينما يمكن لمن يتتبع البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها أن يلاحظ أنها تأخذ طابع الموائمة مع الواقع إلى درجة الابتعاد عن المضمون للبرامج نفسها، حيث أصبحت برامج ومشاريع وأنشطة العنف القائم على النوع الاجتماعي تنمط المرأة وتؤطرها ضمن الدور الاجتماعي المنوط بها تماماً كما فعل المجتمع! حيث إن التمكين الاقتصادي على سبيل المثال يُعنى بالحياكة والتطريز وتصفيف الشعر، وصنع الأطعمة المنزلية وغيرها من الأعمال التي يعتبرها المجتمع منوطة بعمل المرأة داخل المنزل أو محصورة بالأنثى! رغم أن هذه البرامج تسعى لإخراج المرأة خارج هذه الصورة النمطية.

كما أن التوعية تتناول مواضع المرأة كالحمل والإرضاع والإنجاب والعلاقة مع الشريك من زاوية دورها الاجتماعي في المنزل حسب رأي المجتمع. والسبب أن البرامج التي يتم تطبيقها تحتاج إلى خلق تيار اجتماعي يتقبلها قبل البدء به وهو ما لا يتم عمله، لذا تبقى هذه البرامج خجولةً في التطبيق والتأثير ولا تقوى على المواجهة الاجتماعية. بل وإنها أصبحت مقبولةً اجتماعياً من ناحية أنها محسوبةً على النسوة ولا علاقة للرجال بها، وهذا ما فهمه المجتمع الأبوي، ولذا تقبلها من باب أنها «حرملك» وتعنى فقط بالنساء. حتى أنها صارت مقصداً لكل هاربةٍ من اضطهادٍ اجتماعيٍ ذكوريٍ باحثةً عن عملٍ يرضى عنه المجتمع لتسترزق منه، وهو ما أوصل الكثير من العاملات في هذا المجال إلى مناصب متقدمةٍ لتنفيذ وتصميم وإدارة المشاريع والبرامج ومع المحافظة على العقلية الذكورية التي أناطت بالمرأة

---

١١ التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي: المحافظة على المسؤوليّة تجاه النّساء والفتيات، النشرة الإرشادية ٤، www.cofemsocialchange.org، ٢٠١٨.

١٢ التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي: الرّجال كحلفاء وناشطين، النشرة الإرشادية ٦، www.cofemsocialchange.org، ٢٠١٨.

١٣ التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي: العنف ضدّ الرّجال والفتيان، النشرة الإرشادية ٧، www.cofemsocialchange.org، ٢٠١٨.

دوراً معيناً؛ فظنن أنهن بهذا يطبقن المطلوب لكن «مع الموائمة الاجتماعية» وبالتالي انحرف العمل عن مساره أكثر مما قد يحرفه الرجال لو أنهم انخرطوا في هذا العمل على رأي التيارات النسوية الرافضة لعمل الرجال في المجال النسوي ومجال العنف القائم على النوع الاجتماعي خشية أن يحرفوه عن مساره.

هذا غير أن لعبة الأرقام هي المسيطرة على العمل، فالمنظمات التي تدعم هذه البرامج تسجد؛ وتهلل لكل من يحضر لها عدداً أكبر من المستفيدات؛ ويعتقدون أنهم بهذا يخلقون تياراً واعياً بحقوق المرأة ولا يعلمون أن الأثر سطحي ومؤقت، فإن الحاجة للعمل أو لقضاء وقت خارج المنزل أو الحصول على حقيبة نظافةٍ أو صحةٍ أو غذاءٍ أهم من كل هذه الأفكار، أو أن القروض الصغيرة لإقامة مشاريع تنميةٍ محدودةٍ أو الدورات التي يتم تنفيذها كلها ذات مقاصد أساسيةٍ لكن اكتساب الوعي ليست أحدها؛ وبالتالي فإن معظم الأموال المصروفة في هذه البرامج كانت مهدورةً في الطريق الخطأ وربما يكون ذلك عن قصدٍ.

المشكلة أنه عند النظر في الاحصاءات العالمية والإقليمية والمحلية لا نجد أن هناك فروقاً كبيرةً في البيانات وربما يزداد العنف القائم على النوع الاجتماعي، خصوصاً في المناطق والدول والمجتمعات المنكوبة، ولا ننفي أن الخبرة والسياسات التي يتم اعتمادها والاعتماد عليها موضع شك، فإن توظيف الأشخاص عديمي الخبرة وسن السياسات التي لا تعالج المسائل جذريا أمر واضح في هذه البرامج، بل إن نقل التجارب من المناطق التي تتقبل هذه البرامج على المناطق التي لا تتقبلها أمر أثبت فشله، ومع ذلك فإن إدارة البرامج تبقى في أيدي أبناء المجتمعات التي لا تفهم سياق العمل الذي تشرف عليه، تحت مسمى «تبادل الخبرات». ولا ننسى أن العامل الذاتي يلعب دوراً مهماً في هذه البرامج، فعلى سبيل المثال في احدى الأبحاث التي تم إجراؤها بهدف الكشف عن الابتكارات في المنظمات الإنسانية في السياق السوري، رَفضت أداةً مبتكرةً لتقييم مشاريع العنف القائم على النوع الاجتماعي، لأسبابٍ شخصيةٍ ولم يتم تعميمها على باقي المنظمات للاستفادة منها.

وبحجة الموائمة مع الواقع يتم الابتعاد عن السبب الرئيسي في المجتمعات الأكثر تضرراً من هذا النوع من العنف، وهم رجال الدين، حيث يتجنب القائمون على هذه البرامج الدخول في نقاش أو حوار أو اتصال معهم، والسبب أنهم يخشون منعهم من العمل في هذه المجتمعات، رغم أن العائق الأكبر الذي سيوفر على هذه المنظمات كل تلك الأموال المهدورة في حال تجاوزه هم رجال الدين لو تغيرت أفكارهم. بل إنهم لا يتجرؤون حتى على الدخول مع الرجال في نقاش حول علاقاتهم مع زوجاتهم. هذا غير القصور في المناهج التي يضعوها في علاج هذه الظاهرة مثل تأمين أماكن حماية للنسوة، والحفاظ على سلامتهم وتغطيتهن قانونياً وصحياً، وكل ذلك بسبب أن الرجل الذي يعتبر هو جذر المشكلة يبقى خارج عناصر حلها. إذا إن هذه البرامج تعالج الأعراض ولا تعالج المشكلة.

الطامة الكبرى التي تترتب عن توظيف من لا كفاءة لديه في هذا المجال هي في إرشاد المرأة إلى حقوقها وتوعيتها بها، بل وتحريضها على المطالبة بها؛ في مقابل عدم إرشادها إلى الطرق التي يجب أن تسلكها من أجل ذلك؛ مما يوقعها ضحية هذا الوعي النظري الناقص لآلية التطبيق! وهو الناتج غالباً عن قلة خبرةٍ وقصورٍ؛ وتطاول بعض الناشطين والناشطات والموظفين والموظفات على هذا المجال! فتدخل في مشاكل أسرية تودي إلى دمار الأسرة أو دمارها شخصياً! أو حتى تعرضها للعنف الجسدي وربما القتل!

ما يؤكد ما نقصده في هذا النقد أنه ورغم عشرات السنوات من العمل وملايين الدولارات من الميزانيات المنفقة، وعشرات الألوف من الموظفين وألوف البرامج والمشاريع والخطط، لا تزال أعداد وحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي كما هي، بل وارتفعت أثناء فترة جائحة كورونا حتى في أوروبا معقل المساواة ومناهضة العنف! كل هذا يعطي مؤشرات أنه على القائمين على هذه البرامج مراجعة أنفسهم ونقد برامجهم والاعتراف بأخطائهم وتغيير أدواتهم لعلاج المشكلة لا أعراضها.

خامساً - الخاتمة والتوصيات:

كما تبين من العرض السابق فإن مفهوم مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإن كان ينادي بموائمة برامجه ومشاريعه وأنشطته مع المجتمعات وفقاً لثقافتها وطبيعتها، من أجل رفع الحيف الممارس على العناصر المغلوب على أمرها في المجتمع إلا أنه يمتلك هدفاً واحداً يقبع خلف الكواليس وهو الهدف ذاته الذي تنادي به التيارات النسوية: «المساواة بين الرجل والمرأة». ويبدو أن الاختلافات التي تطال البرامج والتوجهات التي تنتهجها المؤسسات المعنية بتطبيق هذه البرامج تتبع خلفية من يقوم على التطبيق، ومن أي اتجاهٍ نسوي هنّ، بل ربما خبرتهن وإيمانهن بهذه القضية، فمن تعمل وفي وجدانها قضية احلال العدالة مع الرجل، تختلف عن تلك التي تعمل من أجل معاش أخر الشهر ولا هم لها في القضية!

هذه الاختلافات طالت تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة المعمول بها وحتى السياسات، وأفضت إلى ظهور أنشطةٍ كرست الوضع الحالي لمكانة ودور المرأة الاجتماعي، وساهمت في تعزيز الصورة النمطية للمرأة، على خلاف ممارسات استفزت التيارات الدينية والثقافية المحافظة التي شاهدت بها انفلاتاً وتفلتاً من قيمهم؛ فهاجمتها وتصلبت أمامها. على النسوية أن تتخذ خيارها حول الإحجام عن إقحام خلفياتها النظرية في سير البرامج والمشاريع، وعلى القائمين على هذه البرامج والأنشطة عدم تحويل مراكزهم وأنشطتهم إلى مؤسسةٍ ذكوريةٍ تكرس صورة المرأة النمطية، وعلى الجميع الجلوس مع رجال الدين على طاولة النقاش للسماح بتحسين وضع الفئات الأكثر عرضةً للخطر نتيجة هذا النوع مع العنف.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا